



المجلة الدولية للأبحاث العلمية والتنمية المستدام

(IJSRSD)



دور المؤسسات الالهية الزراعية في التنمية الريفية من وجهة نظر العاملين فيها في جنوب الضفة الغربية - فلسطين

هارون محمد خليل العطاونة¹ ، هالة عيسى محمد ملحم¹ ، عبد الحميد بحر² ، محمد حميد²

¹جامعة فلسطين التقنية خضوري – فرع العروب

²مهندسين زراعيين

المستخلص العربي

هدفت هذه الدراسة إلى استقصاء دور المؤسسات العاملة في القطاع الزراعي و دورها في التنمية الريفية في جنوب الضفة الغربية لمنطقتي بيت لحم والخليل من وجهة نظر العاملين فيها. يتكون مجتمع الدراسة العاملين في المؤسسات العاملة في القطاع الزراعي (442 موظف).

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتم اختيار عينة عشوائية طبقية، تم تطوير استبانة كأداة لجمع البيانات والمعلومات. أظهرت النتائج أن دور المؤسسات العاملة في القطاع الزراعي جاء ضعيفا و متدنيا من حيث طبيعة الأدوار التي تقوم بها المؤسسات من تقديم الخدمات الزراعية للمزارعين في المناطق الريفية والمهمشة، وتقديم خدمات التسويق الزراعي للفتات المستهدفة، وتحسين دخل المزارعين.

خرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات أهمها: رصد ميزانيات كافية لدعم القطاع الزراعي في فلسطين، وزيادة حجم دعم المؤسسات للمزارعين الحكومية والأهلية.

معلومات البحث

الكلمات المفتاحية:

التنمية الريفية ، الضفة

الغربية ، المؤسسات

الزراعية

المؤلف المسئول عن نشر

البحث:

هارون العطاونة

البريد الإلكتروني:

haroon.atawneh@ptuk.edu.ps

تاريخ الإرسال :

2024/1/21

تاريخ قبول النشر:

2024/3/20

The role of NGOs agriculture in rural development from the perspective of their workers in the southern West Bank -Palestine

Haroon Mohammad Khalil Alatawneh^{1*}, Hala Issa Mohammad Melhem¹, Abdul Hamid Bahr², Mohammed Hamid²

¹Palestine Technical University – Kadoorie – Alaroub Branch

²Agronomists

Article Information

Keywords:

Rural development, West Bank, Agricultural institutions

Corresponding author:

Haroon Mohammad Khalil Alatawneh

Email:

haroon.atawneh@ptuk.edu.ps

Received:

21/1/2024

Accepted:

20/3/2024

ABSTRACT

This study aims to investigate the role of institutions operating in the agricultural sector and their role in rural development in the southern West Bank of the Bethlehem and Hebron regions from the point of view of those working in them. The study population included the workers in institutions operating in the agricultural sector (442 employees).

The research relied on the analytical descriptive approach, through the questionnaire as a study tool, it had distributed to the research community, the temporal study limits will be from the year 2023 AD, and the data will be processed by the method of the statistical analysis program SPSS.

This study was came up with a set of recommendations:

Allocating sufficient budgets to support the agricultural sector in Palestine.

Increasing the amount of institutional support (governmental and private) for farmers.

المقدمة:

شهدت فترة السبعينات من القرن الماضي بروز فكرة "التنمية الريفية" والتنمية الريفية هي فكرة عامة تهدف إلى التحسين الشامل للظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في المناطق الريفية، حيث تشمل العديد من المجالات، كالزراعة، الصناعة، التعليم، الصحة، الاقتصاد، البيئة الطبيعية، الخدمات الاجتماعية. تهدف التنمية الريفية إلى التحسين بشكل عام للظروف الحياة المحلية للسكان الذين يعيشون في المناطق الريفية (سعيد، 2017 وصالح، 2012).

ركزت هذه الاستراتيجية على محاولة الوصول بأقصر الطرق وبأسهل الوسائل لإزالة مظاهر الفقر والبؤس والشقاء في المناطق الريفية المهمة والمهمشة. وقد كان الهدف الرئيسي لهذه الاستراتيجية هو إزالة مظاهر الفقر وسط السكان، ومن ثم تحقيق سبل إنتاج تسمح بزيادة الدخل في المناطق الريفية. ومن خلال هذه الاستراتيجية برزت فكرة "التنمية الريفية" كعملية شاملة نحو التغيير الاقتصادي والاجتماعي في المناطق الريفية في العالم الثالث (الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، 2018).

وقد اعتمدت بعض المؤسسات العاملة في القطاع الزراعي فكرة التنمية الريفية كتوجه جديد نحو تهيئة الظروف الاقتصادية والاجتماعية بصورة أفضل لسكان الريف في هذه الدول الفقيرة على أن لا يكون الهدف هو زيادة الإنتاج فقط بل التنمية الاجتماعية أيضاً، وكان من أبرز هذه المؤسسات هو البنك الدولي (عبد الرحمن، 2007). نتيجة لاعتماد فكرة التنمية الريفية في الدول الفقيرة والنامية، انتشرت الكثير من مشاريع التنمية الريفية الزراعية في هذه الدول التي يسكن غالبية سكانها في الريف، وعلى هذا الأساس قد أُستحدث مفهوم التنمية الريفية كإستراتيجية أساسية لتحقيق النمو الاقتصادي الشامل في دول العالم الثالث. لذلك تعد إستراتيجية التنمية الريفية استراتيجية شاملة تهدف إلى إحداث تغيير اجتماعيين سكان الريف من خلال إعادة تقييم الموارد المتاحة، وتحسين ظروف البيئة الزراعية، وتحديد كيفية توظيفها لتحقيق نتائج تنموية مُثمرة لأفراد المجتمع الريفي (عبد الحميد، 2007).

إلا أن التنمية الريفية تعد قضية غامضة في رأي العلماء لإحداثها واختلاف التيارات الفكرية التي تناولتها، بجانب طبيعتها القائمة على تداخل عدد من المفاهيم والنظريات والمدارس العلمية التي تعمل على تقديم كل ما هو مُمكن لترقية حياة الإنسان وتحسينها في الريف (السرхан، 2019). وهناك عدد من الهيئات والمؤسسات العلمية والبحثية والتنموية التي تناولت هذا المفهوم، لكنها اختلفت في طريقة تناولها وتعريفها له، وذلك لاختلاف طبيعة التخصص والمجال والموضوع، وبالرغم من ذلك فإنها تتفق في الغالب على هدف رئيسي للتنمية الريفية، هو تحسين مستوى المعيشة لسكان الريف (السرхан، 2019).

التجارب العملية:

يعاني الريف الفلسطيني عامة و المناطق المحاذية للريف خاصة من مشكلات متعددة تحدّ من عملية التنمية في القطاع الزراعي وتحسين ظروف المعيشة (مركز الإحصاء الفلسطيني، 2013).

وانطلاقاً من مشاكل التنمية الريفية وتحديدًا التنمية الزراعية، فقد لوحظ من خلال واقع الأرياف المهمشة جوانب متعددة لهذه المشكلة كالخدمات الزراعية الشحيحة، وتواضع الانتاج الزراعي، وخسارات المزارعين وفقدهم، وصعوبات في تسويق المنتجات الزراعية، وتدني في مستوى الدخل من الإنتاج الزراعي، وضعف المؤسسات الداعمة للقطاع والإنتاج الزراعي، ومعاناة المزارعين من مصادرة الأراضي، وفقدان مصدر رزقهم، ومحاصرتهم بجدار الفصل العنصري والبوابات المغلقة، وغير هذا كثير، وعليه فقد تم صياغة المشكلة البحثية

صياغة تقريرية في العنوان الآتي :

دور المؤسسات العاملة في القطاع الزراعي على التنمية الريفية في جنوب الضفة الغربية من وجهة نظر العاملين فيها.

أسئلة الدراسة :

السؤال الأول: ما دور المؤسسات العاملة في القطاع الزراعي في تقديم الخدمات الزراعية على التنمية الريفية في جنوب الضفة الغربية من وجهة نظر العاملين فيها؟

السؤال الثاني: ما دور المؤسسات العاملة في القطاع الزراعي في تسويق الانتاج الزراعي على التنمية الريفية في جنوب الضفة الغربية من وجهة نظر العاملين فيها؟

السؤال الثالث: ما دور المؤسسات العاملة في القطاع الزراعي في تحسين الدخل الاقتصادي الزراعي على التنمية الريفية في جنوب الضفة الغربية من وجهة نظر العاملين فيها؟

السؤال الرابع: ما الفروق في المتوسطات الحسابية في استجابات أفراد العينة لدور المؤسسات العاملة في القطاع الزراعي على التنمية الريفية من وجهة نظرهم تعزى لمتغيرات (الجنس، والمؤهل، ونوع المؤسسة)؟

أهمية الدراسة:

تنطلق أهمية الدراسة من الجوانب الآتية:

معرفة المؤسسات العاملة والداعمة للقطاع الزراعي في المناطق الريفية الزراعية المهمشة الواقعة في جنوب الضفة الغربية. تقييم فاعلية دور المؤسسات العاملة في القطاع الزراعي من خلال مردودية الإنتاج الزراعي، وعوائده في شتى المحاصيل. تحديد العلاقة الارتباطية بين دور المؤسسات العاملة في القطاع الزراعي والتنمية الريفية الزراعية في أرياف جنوب الضفة الغربية. معرفة رؤية المؤسسات العاملة في القطاع الزراعي للأولويات التنموية الزراعية التي تقوم بها، وتنفيذها، وتخطط لها. الخروج بتوصيات عملية بشأن التنمية الزراعية الريفية؛ لتحسين وتطوير النشاط الزراعي في الأرياف للنهوض بالعملية التنموية. أهداف الدراسة :

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية :

معرفة واقع التنمية الريفية في القطاع الزراعي في المناطق الريفية المهمشة في جنوب الضفة الغربية. رصد الأنشطة الزراعية و تصنيفها ، ونوعية المشاريع والبرامج الزراعية السائدة في المناطق الريفية في جنوب الضفة الغربية. تحديد دور المؤسسات العاملة في القطاع الزراعي، ومعرفة طبيعة مشاركتها وإسهاماتها في التنمية الريفية الزراعية. تقييم فاعلية الأنشطة، والمشاريع، والبرامج الزراعية العاملة في تعزيز التنمية الريفية الزراعية في المناطق الريفية المهمشة في جنوب الضفة الغربية. التعرف إلى المشكلات والصعوبات التي تواجه المزارعين، ومعرفة المعوقات التي تواجه تنفيذ المشاريع الزراعية التطويرية.

منهجية الدراسة:

الوصفي التحليلي من خلال استبيان كأداة دراسية ملائمة لمعرفة دور المؤسسات الاهلية الزراعية في التنمية الريفية المقدمة من وجهة نظر العاملين فيها في جنوب الضفة الغربية و الذي يعالج البيانات بطريق إحصائية كمية، وعليه فإن المنهج هو منهج وصفي من النوع الكمي.

حدود الدراسة :**الحدود المكانية:**

شملت هذه الدراسة على الحدود المكانية التالية: المؤسسات الحكومية والمؤسسات الاهلية الخاصة والمؤسسات الدولية العاملة في جنوب الضفة الغربية: محافظة الخليل ، بيت لحم.

مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين والعاملات في المؤسسات العاملة والداعمة للقطاع الزراعي الحكومية والأهلية والأجنبية العاملة في جنوب الضفة الغربية لمنطقتي بيت لحم والخليل والبالغ عددهم (442) موظفا وموظفة (304) من الذكور بنسبة 70% و (138) من الإناث بنسبة 30% موزعين على (33) مؤسسة، والجدول رقم (1) يبين عدد المؤسسات وعدد الموظفين ومجتمع الدراسة.

جدول(1): عدد مجتمع أفراد الدراسة الكلي موزعة على المؤسسات

المؤسسات	العدد	ذكور	إناث	المجموع	النسبة المئوية
حكومية	12	32	16	48	11%
أهلية محلية	15	256	104	360	81%
أجنبية دولية	6	16	18	34	8%
المجموع	33	304	138	442	100%

متغيرات الدراسة:

المتغير المستقل الرئيس: دور المؤسسات العاملة في القطاع الزراعي.
المتغير المستقل الوسيط: النوع الاجتماعي(ذكر، أنثى)، الخبرة ، سنوات الخدمة.
المتغير التابع: التنمية الريفية.

عينة الدراسة:

تم اختيار عينة عشوائية طبقية ممثلة لخصائص مجتمع الدراسة الكلي بلغت نسبتها (30%) وهذه النسبة تمثل (100) فردا من أفراد مجتمع الدراسة ذكورا وإناثا، حيث بلغ عدد الأفراد الذكور (70) فردا ، وعدد الإناث (30) فردا بنفس نسبة الذكور والإناث في المجتمع الأصلي ، والجدول رقم(2) يبين عدد أفراد الدراسة موزعين على المؤسسات.

جدول(2): عينة الدراسة موزعة على المؤسسات

المؤسسات	ذكور	إناث	المجموع
حكومية	12	8	20
أهلية محلية	48	18	66
أجنبية دولية	10	4	14
المجموع	70	30	100

أداة الدراسة:

تم تطوير استبانة لجمع البيانات من أفراد العينة مستعنيين بالأدب النظري والدراسات السابقة وآراء بعض الأساتذة المتخصصين، وقد تكونت الاستبانة من خمسة محاور موزعة على (34) فقرة :

المحور الأول: دور المؤسسات في تقديم الخدمات الزراعية / 8 فقرات .

المحور الثاني: دور المؤسسات في تسويق الانتاج الزراعي / 8 فقرات .

المحور الثالث: دور المؤسسات في رفع مستوى الدخل / 8 فقرات .

المحور الرابع: دور المؤسسات في تقديم خدمات الارشاد الزراعي/ 5 فقرات.

المحور الخامس: دور المؤسسات في دعم المزارعين / 5 فقرات.

صدق الأداة وثباتها :**صدق المحتوى :**

تم عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين من أصحاب الخبرة والاختصاص للنظر في محاورها وفقراتها لإبداء الملاحظات حول قدرة الفقرات على قياس السمات المستهدفة وانتماؤها المباشر إلى محاورها الرئيسية.

أخذ بملاحظات المحكمين، وكان من أهم ملاحظات المحكمين أن الاستبانة تقيس مستوى التنمية الزراعية في الأرياف في حين أن الدراسة تهدف إلى قياس التنمية الريفية/ الشاملة حيث أن التنمية الزراعية جزء أو مكون من مكونات التنمية الريفية، وقد اقترح المحكمون استبدال التنمية الريفية بالتنمية الزراعية.

ثبات الاستبانة:

تم إعادة تطبيق الاستبانة على عينة مسحوبة من عينة الدراسة الأصلية بلغ عددها (30) فردا (20) من الذكور و(10) من الإناث، وتم توزيع الاستبانة مرة ثانية بفارق زمني مدته(14) يوما بعد التطبيقين الأول والثاني ، وقد استخدم معامل ارتباط (بيرسون) الإحصائي لحساب ثبات الدرجات للعلامات المستحقة بين الاختبارين ، حيث بلغت نسبة ثبات الاستبانة 0.87 ، وهي نسبة صالحة لاستخدام الأداة في البحث العلمي.

فرضيات الدراسة:

1. توجد فروق ذات دلالة إحصائية في المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية عند المستوى (sig) أقل من (0.05) في دور المؤسسات العاملة في القطاع الزراعي على التنمية الريفية في جنوب الضفة الغربية من وجهة نظر العاملين فيها تعزى لمتغير (الجنس).

2. توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى (sig) أقل من (0.05) لدور المؤسسات العاملة في القطاع الزراعي على التنمية الريفية من وجهة نظر العاملين فيها حيث تعزى لمتغير (المؤهل العلمي).

3. توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى (sig) أقل من (0.05) لدور المؤسسات العاملة في القطاع الزراعي على التنمية الريفية من وجهة نظر العاملين فيها تعزى لمتغير (نوع المؤسسة: حكومية، أهلية، أجنبية).
تحليل البيانات:

بما أن الدراسة من النوع الكمي ، فإن تحليل البيانات سيكون تحليلًا إحصائيًا باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية والإنسانية STATICAL PSYCHOLOGICAL SOCIAL SCIENCE الذي يعرف اختصارًا بـ (SPSS):

لاستخراج القيم الإحصائية الآتية:

النسب المئوية.

المتوسطات الحسابية .

الانحرافات المعيارية .

معاملات الارتباط : بيرسون

قيم الاحتمالات : Z ، F ، T ، CHI ...

تحليل التباين الأحادي ONE WAY ANOVA .

نتائج البحث ومناقشتها:

إن دور المؤسسات العاملة في القطاع الزراعي في تسويق الانتاج الزراعي على التنمية الريفية من وجهة نظر العاملين فيها كان قليلا وذلك لضعف دور المؤسسات الحكومية والأهلية/المحلية والأجنبية في تسويق المنتجات الزراعية الفلسطينية.

إن دور المؤسسات العاملة في القطاع الزراعي في تحسين الدخل الاقتصادي على التنمية الريفية من وجهة نظر العاملين فيها كان قليلا، وذلك لعدم توفير المعدات والمواد اللازمة لتخزين المنتجات الزراعية في جنوب الضفة الغربية (بيت لحم، الخليل).

توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الخدمات التي تقدمها المؤسسات العاملة في القطاع الزراعي للمزارعين في جنوب الضفة الغربية وذلك من وجهة نظر العاملين فيها كان قليلا وذلك لعدم توفر خدمات إنشاء غرف التبريد، والتعويض المالي لخسارات المزارعين نتيجة الصقيع والأمراض.

توجد فروق ذات دلالة إحصائية في المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية عند المستوى ($a \leq 0.05$) في دور المؤسسات العاملة في القطاع الزراعي على التنمية الريفية في جنوب الضفة الغربية من وجهة نظر العاملين فيها تعزى لمتغير (الجنس).

توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى (sig) أقل من (0.05) لدور المؤسسات العاملة في القطاع الزراعي على التنمية الريفية من وجهة نظر العاملين فيها حيث تعزى لمتغير (المؤهل العلمي).

توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى (sig) أقل من (0.05) لدور المؤسسات العاملة في القطاع الزراعي على التنمية الريفية من وجهة نظر العاملين فيها تعزى لمتغير (نوع المؤسسة: حكومية، أهلية، أجنبية).

أولاً: نتائج السؤال الأول:

ما دور المؤسسات العاملة في القطاع الزراعي في تقديم الخدمات الزراعية على التنمية الريفية في جنوب الضفة الغربية من وجهة نظر العاملين فيها؟

للإجابة عن السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لمعرفة دور المؤسسات العاملة في القطاع الزراعي في تقديم الخدمات الزراعية و دورها على التنمية الريفية في جنوب الضفة الغربية من وجهة نظر العاملين، والجدول رقم (3) يبين دور المؤسسات.

جدول(3): الدرجة الكلية لدور المؤسسات العاملة في القطاع الزراعي في تقديم الخدمات الزراعية على التنمية الريفية في جنوب الضفة الغربية من وجهة نظر العاملين فيها

مستوى الدرجة					الأسئلة
المستوى	الرتبة	الوزن النسبي %	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	
الدرجة					المحور الأول: دور المؤسسات في تقديم الخدمات الزراعية:
قليلة	16	35.2	1.015	1.62	1-استصلاح الأراضي الزراعية ، وتصنيف تربتها وموقعها المناخي للزراعة التي تناسبها.
قليلة	14	38.1	1.103	1.82	2-توفير المعدات والآلات والأدوات والمعاول والمستلزمات الزراعية .
قليلة	22	20.7	0.002	0.76	3-تأهيل الآبار الجوفية وتحسينها، وحفر الآبار والبرك التخزينية لمياه الأمطار
قليلة	19	30.2	1.011	1.11	4-تمويل المشاريع الزراعية، وتيسير القروض الميسرة من البنوك والصناديق .

متوسطة	8	66.7	1.558	2.67	5-إمداد المزارعين بالفراس والأشتال والبذور المحسنة ذات الجودة والتنوعية .
متوسطة	7	68.3	1.569	2.61	7-تزويد المزارعين بالأسمدة العضوية و غير العضوية لتخصيب التربة وزيادة الانتاج.
كبيرة	2	78.8	1.980	2.94	8-تدريب المزارعين على تقنيات الزراعة الحديثة من خلال الدورات والإرشاد الزراعي
					المحور الثاني: دور المؤسسات في تسويق الإنتاج الزراعي:
قليلة	26	16.4	0.001	0.01	9-إبرام العقود مع موردي المنتجات الزراعية والتجار العاملين في الأسواق المركزية .
قليلة	20	27.8	0.1 15	0.22	10-إقامة المعارض السنوية والموسمية للمنتجات الزراعية والترويج التسويقي لها.
قليلة	25	18.2	0.016	0.01	11-تشجيع تصدير المنتجات الزراعية من خلال استيفاء متطلبات التصدير وشروطه
قليلة	17	33.7	1.029	1.17	12-تنوع المنتجات الزراعية والتقليل من المنتجات التقليدية الشائعة والمكررة .
قليلة	29	12.4	0.002	0.01	13-دراسة السوق الاستهلاكي لتلبية حاجاته من المنتجات الزراعية في جميع المواسم.
قليلة	27	14.9	0.001	0.01	14-تحسين جودة المنتج الزراعي من خلال مواصفات الشكل والحجم واللون ...
قليلة	28	12.6	0.001	0.01	15-القدرة على المنافسة التسويقية من خلال خصوصية التميز على الآخرين .
قليلة	21	22.3	0.111	0.02	16-المشاركة في دراسة مواجهة مشكلات التسويق الزراعي وتقديم الحلول الفاعلة.
					المحور الثالث: دور المؤسسات في رفع مستوى الدخل الاقتصادي للمزارعين:
متوسطة	13	44.2	1.232	2.21	17-اعتماد الأصناف المحسنة الزراعية والحيوانية ذات المردود الانتاجي العالي.
قليلة	30	6.4	0.001	0.002	18-التعاقد مع المصانع المعتمدة على الانتاج الزراعي بأسعار لصالح المزارع.
قليلة	34	2.4	-0.099	0.00	19-إنشاء غرف التبريد لتخزين المنتجات الزراعية وعرضها في غير موسمها بسعر جيد.
متوسطة	12	52.6	1.56	2.8	20-مكافحة الآفات الزراعية التي تقضي على المحاصيل وتسبب خسارة مالية للمزارع.
متوسطة	11	62.1	1.66	2.9	21- خفض تكاليف الإنتاج بأساليب وطرق حديثة تقلل النفقات والمصروفات.
قليلة	31	4.3	-0.001	0.002	22-توظيف التقنيات الزراعية الحديثة لتبكير الإنتاج قبيل موسم لكسب الأسعار .
قليلة	23	18.6	0.002	0.009	23-إنشاء مشاريع زراعية ربحية ذات مردود عالٍ متعدد الفترات الإنتاجية القصيرة.
قليلة	24	18.3	0.001	0.008	24-استعمال أساليب وتقنيات و ميكنة زراعية حديثة تقلل الفاقد من الإنتاج الزراعي .

					المحور الرابع : تقديم خدمات الارشاد الزراعي:
كبيرة	3	78.6	2.011	2.96	25 - تقديم إرشاد زراعي حول النمو الخضري للنبات.
كبيرة	1	79.2	2.152	2.1	26- تقديم إرشاد زراعي حول التسميد العضوي وغير العضوي.
متوسطة	6	68.4	1.591	1.88	27-تقديم إرشاد زراعي حول تقنيات الري من حيث الكمية وعدد المرات.
كبيرة	5	75.4	2.012	2.01	28- تقديم إرشاد زراعي حول مكافحة الآفات والأمراض.
متوسطة	10	65.8	1.341	1.56	29-تقديم إرشاد زراعي عن بيئة الدفيئات كالتهووية والتغطية وأشعة الشمس.
					المحور الخامس: دعم المزارعين:
متوسطة	9	66.5	1.452	1.51	30-دعم المزارعين بالمساعدات العينية المجانية كالبذور والأشتال والشجيرات.
قليلة	15	37.8	1.030	1.22	31-دعم المزارعين بالتبرع بالمعدات والآلات والأدوات الزراعية...
كبيرة	4	77.6	2.511	2.12	32-دعم المزارعين بالتدريب والتأهيل للتقنيات الزراعية الحديثة.
قليلة	33	5.3	-0.001	0.00	33-دعم المزارعين بالتعويضات المناسبة نتيجة الصقيع والكوارث الجوية والأمراض.
قليلة	18	30.3	1.011	1.11	34-دعم المزارعين بالترويج لمنتجاتهم الزراعية وإقامة المعارض الموسمية.
قليلة		38.6	0.396	1.18	الدرجة الكلية لتقديم الخدمات الزراعية من قبل المؤسسات

يبين جدول (3) دور المؤسسات العاملة في القطاع الزراعي وما تقدمه من خدمات على التنمية الريفية في جنوب الضفة الغربية من وجهة نظر العاملين، حيث جاءت الدرجة الكلية لدور المؤسسات (قليلة) بمتوسط حسابي (1.18) و انحراف معياري (0.396) ووزن نسبي (38.6%) ، وجاءت أعلى الفقرات أهمية الفقرة رقم (26) والتي نصها: " تقديم إرشاد زراعي حول التسميد العضوي وغير العضوي" تليها في الأهمية الفقرة رقم (8) والتي نصها " تدريب المزارعين على تقنيات الزراعة الحديثة من خلال الدورات والإرشاد الزراعي " ، وجاءت أقل الفقرات أهمية الفقرة رقم (19) والتي نصها "إنشاء غرف التبريد لتخزين المنتجات الزراعية وعرضها في غير موسمها بسعر جيد" تليها الفقرة رقم (33) التي نصها " دعم المزارعين بالتعويضات المناسبة نتيجة الصقيع والكوارث الجوية والأمراض " .

تفسر هذه النتيجة بأن تقديم مثل هذه الخدمات الزراعية المتمثلة في الإرشاد الزراعي، ودورات التدريب لا يكلف شيئاً ، لأنها خدمات نظرية ، ولا تحتاج إلى ميزانيات مالية، بينما خدمات إنشاء غرف التبريد، والتعويض المالي لخسارات المزارعين نتيجة الصقيع والأمراض يحتاج إلى مبالغ وميزانيات مكلفة وهذا التوجه غير موجود لدى وزارة الزراعة الفلسطينية، ولا لدى المنظمات الأجنبية ، وكذلك المنظمات المحلية الأهلية لأنها فقيرة في ميزانياتها.

ثانياً: نتائج السؤال الثاني:

ما دور المؤسسات العاملة في القطاع الزراعي في تسويق الانتاج الزراعي على التنمية الريفية في جنوب الضفة الغربية من وجهة نظر العاملين فيها؟

جدول (4): دور المؤسسات العاملة في القطاع الزراعي في تسويق الانتاج الزراعي على التنمية الريفية في جنوب الضفة الغربية من وجهة نظر العاملين فيها

مستوى الدرجة					السئلة
الدرجة	الرتبة	الوزن	الانحراف	المتوسط	المحور الثاني: دور المؤسسات في تسويق الإنتاج الزراعي:
المستوى	النسبي	المعياري	الحسابي		
قليلة	5	16.4	0.001	0.0 1	9-إبرام العقود مع موردي المنتجات الزراعية والتجار العاملين في السوق
قليلة	2	27.8	1.115	0.22	10-إقامة المعارض السنوية والموسمية للمنتجات الزراعية والترويج التسويقي لها.
قليلة	4	18.2	0.016	0.01	11-تشجيع تصدير المنتجات الزراعية من خلال استيفاء متطلبات التصدير وشروطه
قليلة	1	33.7	1.029	1.17	12-تنوع المنتجات الزراعية والتقليل من المنتجات التقليدية الشائعة والمكررة .
قليلة	8	12.4	0.002	0.01	13-دراسة السوق الاستهلاكي لتلبية حاجاته من المنتجات الزراعية في جميع المواسم.
قليلة	6	14.9	0.001	0.01	14-تحسين جودة المنتج الزراعي من خلال مواصفات الشكل والحجم واللون ...
قليلة	7	12.6	0.001	0.01	15-القدرة على المنافسة التسويقية من خلال خصوصية التميز على الآخرين .
قليلة	3	22.3	0.0111	0. 02	16-المشاركة في دراسة مواجهة مشكلات التسويق الزراعي وتقديم الحلول الفاعلة.
قليلة		18.6	0.017	0.02	الدرجة الكلية لدور المؤسسات في تسويق الانتاج الزراعي

يبين جدول(4) دور المؤسسات العاملة في القطاع الزراعي في تسويق الانتاج الزراعي على التنمية الريفية من وجهة نظر العاملين فيها، حيث جاءت الدرجة الكلية لدور المؤسسات في التسويق الزراعي(قليلة) بمتوسط حسابي(0.02) ، وانحراف معياري(0.017) ، ووزن نسبي (18.6) ، وجاءت أعلى الفقرات أهمية الفقرة (12) التي نصها " تنوع المنتجات الزراعية والتقليل من المنتجات التقليدية الشائعة والمكررة "، تليها الفقرة (10) والتي نصها " إقامة المعارض السنوية والموسمية للمنتجات الزراعية والترويج التسويقي لها " ، وجاءت أقل الفقرات أهمية الفقرة (13) والتي نصها " دراسة السوق الاستهلاكي لتلبية حاجاته من المنتجات الزراعية في جميع المواسم، تليها الفقرة(15) والتي نصها " القدرة على المنافسة التسويقية من خلال خصوصية التميز على الآخرين " .

ويرى الباحثون أن ضعف دور المؤسسات الحكومية والأهلية/المحلية والأجنبية في تسويق المنتجات الزراعية الفلسطينية يعود لسببين ، الأول : أن هذه المنتجات ليس أمامها إلا السوق الفلسطيني ولذلك يشد التنافس بين المزارعين من خلال كثرة العرض وتواضع الطلب خاصة في المحاصيل الموسمية فتقل الأسعار، وفي كثير من الأحيان يخسر المزارع، والسبب الثاني : أن الأسواق الخارجية للمنتجات الزراعية الفلسطينية ليست ميسرة ؛ لأن مواصفات المنتجات الزراعية الفلسطينية لا تلبى متطلبات السوق الخارجي من حيث الكميات واللون والحجم والتغليف والجودة، إضافة إلى قيود الاحتلال وسياسات الدول.

ويلاحظ الباحثون أن إقامة المعارض الزراعية الموسمية والسنوية تخلو من مندوبي الشركات والمصانع المحلية والأجنبية التي تعتمد في صناعاتها على المنتجات الزراعية؛ لإبرام العقود والصفقات مع المزارعين، كما أن دور وزارة الزراعة يكاد يكون مغيبا في هذا الباب، كما يلاحظ أيضا أن أهداف المعارض الزراعية عموما لا تصب في مصلحة المزارع من جوانب كثيرة ومتعددة ، وأن الطابع الغالب على هذه المعارض هو " طابع السياحة الزراعية " .

ثالثا: نتائج السؤال الثالث:

ما دور المؤسسات العاملة في القطاع الزراعي في تحسين الدخل الاقتصادي الزراعي على التنمية الريفية في جنوب الضفة الغربية من وجهة نظر العاملين فيها؟

جدول(5): دور المؤسسات العاملة في القطاع الزراعي في تحسين الدخل الاقتصادي على التنمية الريفية في جنوب

الضفة الغربية من وجهة نظر العاملين فيها

مستوى الدرجة					الأسئلة
الدرجة والمستوى	الرتبة	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المحور الثالث: دور المؤسسات في رفع مستوى الدخل الاقتصادي للمزارعين:

متوسطة	3	44.2	1.232	2.21	17-اعتماد الأصناف المحسنة الزراعية والحيوانية ذات المردود الانتاجي العالي.
قليلة	6	6.4	0.001	0.002	18-التعاقد مع المصانع المعتمدة على الانتاج الزراعي بأسعار لصالح المزارع.
قليلة	8	2.4	-0.099	0.00	19-إنشاء غرف التبريد لتخزين المنتجات الزراعية وعرضها في غير موسمها بسعر جيد
متوسطة	2	52.6	1.56	2.8	20-مكافحة الآفات الزراعية التي تقضي على المحاصيل وتسبب خسارة مالية للمزارع
متوسطة	1	62.1	1.66	2.9	21- خفض تكاليف الإنتاج بأساليب وطرق حديثة تقلل النفقات والمصروفات.
قليلة	7	4.3	-0.001	0.002	22-توظيف التقنيات الزراعية الحديثة لتبكير الإنتاج قبيل موسم له كسب الأسعار
قليلة	4	18.6	0.002	0.009	23-إنشاء مشاريع زراعية ربحية ذات مردود عالٍ متعدد الفترات الإنتاجية القصيرة.
قليلة	5	18.3	0.001	0.008	24-استعمال أساليب وتقنيات و ميكنة زراعية حديثة تقلل الفاقد من الإنتاج الزراعي .
قليلة		26.4	0.198	1.4	الدرجة الكلية لدور المؤسسات في تحسين الدخل الاقتصادي.

يبين جدول (5) دور المؤسسات العاملة في القطاع الزراعي في تحسين الدخل الاقتصادي على التنمية الريفية من وجهة نظر العاملين فيها ، حيث جاءت الدرجة الكلية لدور المؤسسات في تحسين الدخل الاقتصادي (قليلة) بمتوسط حسابي (1.4) ، وانحراف معياري (0.198) ، ووزن نسبي (26.4) ، وجاءت أعلى الفقرات أهمية الفقرة (21) التي نصها " خفض تكاليف الإنتاج بأساليب وطرق حديثة تقلل النفقات و المصروفات"، تليها في الأهمية الفقرة (20) التي نصها " مكافحة الآفات الزراعية التي تقضي على المحاصيل وتسبب خسارة مالية للمزارع" ، وجاءت أقل الفقرات أهمية الفقرة (19) والتي نصها " إنشاء غرف التبريد لتخزين المنتجات الزراعية وعرضها في غير موسمها بسعر جيد " .

ويفسر الباحثون هذه النتيجة باستجابة المؤسسات الداعمة للقطاع الزراعي لرغبة المزارعين عن طريق الإرشاد الزراعي أو الدعم بالمساعدات وخفض تكاليف الإنتاج وزيادة الغلال من خلال وسائل متنوعة كالبدور المحسنة عالية الجودة، ومكافحة الآفات الزراعية، واستخدام التقنيات الزراعية كترشيد الري بالتوقيت من حيث التوقيت وعدد المرات، والكمية؛ لتقليل النفقات والمصروفات.

ولا يوجد غرف تبريد وثلاجات تخزين للمنتجات الزراعية في منطقة جنوب الضفة الغربية (بيت لحم والخليل) أنشأتها المؤسسات الحكومية أو الأهلية أو الأجنبية؛ لمساعدة المزارعين على رفع مستوى الدخل الاقتصادي الناتج عن بيع هذه الغلال المبردة في غير موسمها لأنها مكلفة وتحتاج إلى ميزانيات، ولذلك جاءت درجة هذه الخدمات في المستوى الأدنى من الأهمية في استجابات أفراد العينة.

ومن أجل ذلك يكافح المزارعون في تحسين رفع مستوى الدخل الاقتصادي بشتى الوسائل الممكنة، وخفض نفقات التشغيل والإنتاج، واتخاذ الإجراءات الوقائية لحماية الزراعة النباتية والتربية الحيوانية من الآفات والأمراض؛ لزيادة المردود والربحية الاقتصادية المجزية. وللمقارنة بين الخدمات الزراعية التي تقدمها المؤسسات العاملة في القطاع الزراعي على التنمية الريفية ، فإن الجدول الآتي يبين هذه المقارنة.

جدول(6): المقارنة بين الخدمات الزراعية التي تقدمها المؤسسات العاملة في القطاع الزراعي في جنوب الضفة الغربية من وجهة نظر العاملين فيها

الخدمات الزراعية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الرتبة	الدرجة والمستوى
1- الخدمات الزراعية التقليدية.	1.18	0.396	38.6	1	قليلة
2- تسويق الإنتاج الزراعي.	0.02	0.017	18.6	3	قليلة
3- رفع مستوى الدخل الاقتصادي .	1.4	0.198	26.4	2	قليلة

يشير الجدول(6) إلى مقارنة بين الخدمات التي تقدمها المؤسسات العاملة في القطاع الزراعي للمزارعين في جنوب الضفة الغربية من وجهة نظر العاملين فيها، وقد احتلت الخدمات الزراعية التقليدية المرتبة الأولى بمتوسط حسابي(1.18) وانحراف معياري(0.396) ووزن نسبي(38.6) ؛ لأنها في معظمها إرشادية نظرية ، وتعتمد على الملاحظة والزيارات الميدانية ، وتقديم الاقتراحات والإرشاد الزراعي، وقليل من المساعدات كالبذور، وبعض المبيدات الحشرية، والأدوية المكافحة للأمراض، وبعض الأعلاف الرمزية.

وجاءت خدمات رفع مستوى الدخل الاقتصادي في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي(1.4) وانحراف معياري(0.198) ووزن نسبي(26.4) ، حيث تركز هذه الخدمات على جانب كبير من تعريف المزارعين بال نماذج الحديثة للزراعة، وعقد الدورات الزراعية للتعريف بالأساليب التقنية والزراعية المعاصرة عن طريق المشاهدات التطبيقية، والأفلام ، والنشرات والكتيبات، والزيارات الميدانية.

كما جاء تسويق الانتاج الزراعي في ذيل القائمة بمتوسط حسابي(0.02) وانحراف معياري(0.017) ووزن نسبي(18.6) ، وسبب ذلك أن التسويق الزراعي للمنتجات الفلسطينية يواجه معوقات وصعوبات كبيرة ، منها ما يتعلق بجودة ومواصفات المنتج نفسه، والتنافس في السوق المحلي، وغياب السوق الخارجي، وضعف المنتج الزراعي في تلبية متطلبات ومواصفات السوق الخارجي، وممارسات الاحتلال، وسياسات الدول (مرجع سابق ، 2016) .

ويتوقع الباحثون أن مستقبل الخدمات الزراعية من قبل المؤسسات الحكومية والأهلية/المحلية والأجنبية سيبقى شكليا كما هو يدور في حلقة مفرغة، وأن بعض النجاحات في الزراعة هي فردية.

رابعا: نتائج السؤال الرابع:

ما الفروق في المتوسطات الحسابية في استجابات أفراد العينة لدور المؤسسات العاملة في القطاع الزراعي على التنمية الريفية من وجهة نظرهم التي تعزى لمتغيرات (الجنس، والمؤهل، ونوع المؤسسة) ؟ للإجابة عن السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستخراج الدلالة لقيمة (a) ، ألفا) الإحصائية (sig) لتحديد الفروق حسب متغير الجنس :

جدول(7): دور المؤسسات العاملة في القطاع الزراعي على التنمية الريفية من وجهة نظر العاملين تعزى لمتغير(الجنس)

المتغير	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T المحسوبة	الدلالة الإحصائية (sig)
دور المؤسسات العاملة في القطاع الزراعي	ذكر	70	2.6373	1.03112	3.765	0.000
	أنثى	30	2.2161	0.84147		
التنمية الريفية	ذكر	70	3.3820	0.88832	3.343	0.000
	أنثى	30	1.997	0.09842		

يشير الجدول إلى فروق إحصائية في المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية حسب متغير الجنس، حيث بلغت قيمة (T) المحسوبة (3.765) للذكور، وبلغت القيمة الإحصائية لقيمة (sig) أقل من (0.05) وهذه القيمة الإحصائية تعبر عن دلالة الفروق، كما بلغت قيمة (T) المحسوبة للإناث (3.343) وقيمة (sig) أقل من (0.05) مما يعني أنها دالة إحصائيا ، ويظهر الجدول فروق الدلالة الإحصائية لصالح الذكور .

ويعزو الباحثون هذه النتيجة إلى الخبرات الميدانية والعملية التراكمية للذكور و تعاملهم مع المزارعين أكثر من الإناث، علاوة على زيادة عددهم في المؤسسات العاملة في القطاع الزراعي والذي يبلغ ضعفي

عدد الإناث، كما أن الذكور يمارسون العمل الإرشادي الزراعي التطبيقي بنسبة أكبر من الإناث (رزق بشير ، 2009) .

ويبين الجدول رقم(8) دور المؤسسات العاملة في القطاع الزراعي على التنمية الريفية في جنوب الضفة الغربية من وجهة نظر العاملين فيها حسب متغير المؤهل العلمي.

جدول(8) يبين دور المؤسسات العاملة في القطاع الزراعي على التنمية الريفية في جنوب الضفة الغربية من وجهة نظر العاملين فيها حسب متغير (المؤهل العلمي)

الجنس	المؤهل العلمي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
ذكور	دبلوم	8	3.240	0.950
	بكالوريوس	58	3.470	0.800
	ماجستير فأعلى	4	4.266	0.400
	المجموع	70	2.382	0.888
إناث	دبلوم	1	2.983	0.925
	بكالوريوس	27	3.119	0.955
	ماجستير فأعلى	2	4.001	0.939
	المجموع	30	2.293	0.674

يشير الجدول إلى فروق إحصائية لدور المؤسسات العاملة في القطاع الزراعي على التنمية الريفية من وجهة نظر العاملين فيها تعزى لمتغير (المؤهل العلمي) ، وتبين الفروق الإحصائية تفوق حملة الماجستير من الذكور والإناث على الآخرين من حملة شهادات الدبلوم والبكالوريوس، كما تبين الفروق الإحصائية تفوق حملة البكالوريوس من الجنسين على غيرهم من حملة شهادات الدبلوم ، غير أن الفروق كانت لصالح الذكور من حملة الدبلوم والبكالوريوس والماجستير .

ويعزو الباحثون هذه النتائج إلى أن حملة الشهادات العليا يتفوقون في الخبرات العلمية على أقرانهم من الذكور والإناث من حملة شهادات البكالوريوس والدبلوم .

ويبين الجدول رقم (9) دور المؤسسات العاملة في القطاع الزراعي على التنمية الريفية في جنوب الضفة الغربية من وجهة نظر العاملين فيها حسب متغير نوع المؤسسة .

جدول(9): دور المؤسسات العاملة في القطاع الزراعي على التنمية الريفية في جنوب الضفة الغربية من وجهة نظر العاملين فيها حسب متغير نوع المؤسسة

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	المؤسسات العاملة في القطاع الزراعي	الجنس
0.901	2.352	8	مؤسسة حكومية	نكور
0.718	2.860	15	مؤسسة أهلية/محلية	
0.816	3.726	6	مؤسسة أجنبية	
0.876	3.382	29	المجموع	
0.994	2.087	8	مؤسسة حكومية	إناث
0.885	2.812	15	مؤسسة أهلية/محلية	
0.702	3.196	6	مؤسسة أجنبية	
0.812	3.013	30	المجموع	

يشير الجدول(9) إلى فروق إحصائية لدور المؤسسات العاملة في القطاع الزراعي على التنمية الريفية من وجهة نظر العاملين فيها حسب متغير (نوع المؤسسة، حكومية، أهلية ، أجنبية) وتبين الفروق الإحصائية تفوق المؤسسات الأجنبية على المؤسسات الأهلية والحكومية في تقديم الخدمات الزراعية للقطاع الزراعي، كما تبين الفروق الإحصائية تفوق المؤسسات الأهلية/المحلية على المؤسسات الحكومية في تقديم الخدمات الزراعية .

ويعزو الباحثون هذه النتائج إلى أن المؤسسات الأجنبية تعمل بنظام إداري لا مركزي يتميز بالحيادية والموضوعية والشفافية والمصادقية ، ويكون العمل منطلقاً من خطة منظمة وهادفة تستطيع تحقيق مخرجاتها المستهدفة، أما المؤسسات الحكومية فهي تعمل بنظام الإدارة المركزي الذي يقوم على سلطة

الفرد الواحد، و التحيز والشخصنة والدسائس، وتتخذ الإدارة بطانة فاسدة ، ولا عمل للإدارة إلا تنفيذ تعليمات الإدارة العليا العاجلة ، أما الموظفون فهم يكررون العمل الروتيني التقليدي الممل يوميا وأسبوعيا وشهريا وسنوياً الذي يتمثل في شرب الشاي والقهوة وأحاديث ألف ليلة وليلة تحت خيمة البطالة المقنعة ، أما المؤسسات الأهلية /المحلية فهي تعمل ضمن أهداف وغايات محددة تنفذها بمعايير العمل الطوعي الخيري الجاد انطلاقاً من قيم التعاونية والتشاركية، ولذلك تفوقت على المؤسسات الحكومية (رضوان محمود , 2009).

الدراسات السابقة:

دراسة عبد الحميد(2007)بعنوان دور الجمعيات الخيرية في تنمية المجتمع المحلي في محافظة جنين. هدفت الدراسة الى التعرف على دور الجمعيات الخيرية في تنمية المجتمع المحلي في محافظة جنين، وعرفت الدراسة مفهوم التنمية ومجالاتها وأهدافها وأهميتها في تطور المجتمع، وحددت الدراسة أيضا الجمعيات الخيرية العاملة في محافظة جنين وبينت أدوارها التنموية في المحافظة، وشملت الدراسة على (50) جمعية ومؤسسة خيرية، وخرجت الدراسة بأهم النتائج ،من حيث دور المجال الاجتماعي والاقتصادي بشكل ايجابي في التنمية المحلية من خلال الانشطة والبرامج المقدمة من الجمعيات والمؤسسات الخيرية .وكانت اتجاهات الاناث والذكور، والمستوى التعليمي، ومستوى الدخل، وعدد سنوات الخدمة، كانت ايجابية في الانشطة والبرامج المقدمة من الجمعيات الخيرية في محافظة جنين على التنمية المحلية في محافظة جنين .

دراسة الحداد (2006) بعنوان دور المنظمات الأهلية الفلسطينية في عملية التنمية.

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور المنظمات الأهلية في عملية التنمية، وأشارت الدراسة الى انتشار الأزمة المالية لدى معظم المنظمات المبحوثة، وأن هناك تأثير سلبي للبيئة الاجتماعية السائدة في المجتمع على عمل هذه المنظمات كما أن عدداً لا بأس من هذه المنظمات اعتبرت أن السلطة الوطنية تعتبر داعماً أساسياً أمام تحقيق الرؤيا لديها .

دراسة مركز البحوث العربية (1998) بعنوان دور المنظمات الأهلية العربية في تنمية المجتمعات المحلية.

هدفت الدراسة إلى معرفة دور المنظمات الأهلية العربية في تنمية المجتمعات المحلية و اتبعت الدراسة المنهج التحليلي لدراسة واقع المنظمات ودورها، حيث خرجت الدراسة بأن هنالك أزمة تنمية تواجه الأقطار العربية الغنية منها أو ذات الدخل المنخفض وأن استراتيجياتها التنموية عاجزة عن تحقيق التنمية الحقيقية وأن سبب فشل التنمية هو استبعاد المواطنين من المشاركة في العملية التنموية إضافة إلى أن التنمية المحلية هي جزء من عملية تنموية أوسع وأكثر شمولاً وأنه يمكن للمنظمات الأهلية أن تلعب دوراً فاعلاً فيها وأن هنالك الكثير من الدراسات والبحوث الخاصة بالمنظمات الأهلية العربية ما زالت محصورة بالدور الوظيفي والخدمي وأوصت الدراسة بأن على الدول العربية أن تبحث عن رؤى تنموية

تضمن لها كسر حلقات التخلف والتبعية أضافة إلى أن تكون المشاركة التنموية للمواطنين منظمة ومنطلقة من مستوى القاعدة.

دراسة قشوع (2009) بعنوان: استراتيجيات التنمية الريفية المتكاملة في الأراضي الفلسطينية - حالة دراسة منطقة الشعراوية "محافظة طولكرم".

هدفت الدراسة إلى وضع استراتيجيات ملائمة للتنمية الريفية المتكاملة، تعمل على تطوير التجمعات السكانية في المنطقة وجذب الاستثمار إليها واستغلال إمكانياتها من أجل تحقيق الأمن الاقتصادي من ورفع مستوى معيشة المواطنين ورفاهيتهم وتحسين مستوى الخدمات.

اعتمدت الدراسة على منهجيتها بشكل أساسي على المنهج الوصفي التحليلي باستخدام أدوات المسح الميداني والمقابلات الشخصية مع المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في منطقة الدراسة بشكل خاص ومحافظة طولكرم بشكل عام.

وأظهرت نتائج الدراسة مدى الأهمية الاقتصادية والاجتماعية لمنطقة الشعراوية وكذل خصائصها الطبيعية والديمغرافية من حيث موقعها الجغرافي ووقوعها على أكثر من حوض مائي أيضا أشارت النتائج بأن هذه المنطقة تعاني من مشاكل اقتصادية وفيزيائية وسياسية نتيجة إقامة جدار الفصل العنصري على أخصب أراضيها مما أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة في المنطقة.

الإستنتاجات والتوصيات:

في ضوء نتائج الدراسة يوصي الباحثون بما يلي:

تلبية متطلبات حاجات التنمية الزراعية والتنمية الريفية لتحسين جودة القطاع الزراعي في المناطق المهمشة وغير المهمشة .

رصد الميزانيات اللازمة للتنمية الزراعية لتطورها وتحسين جودتها وعوائدها ومردودها النفعي على المزارعين.

التوصية بإدخال التقنيات الزراعية الحديثة لصانعي القرار وأصحاب المسؤولية لمواجهة مشكلات القطاع الزراعي في الريف الفلسطيني من أجل تنميته.

اعتماد السياسات الزراعية الممنهجة والمدروسة من قبل وزارة الزراعة من خلال استثمار المناخات المتعددة في فلسطين للتنوع الزراعي الخضري والشجري والانتاج الحيواني.

إدخال التقنيات الزراعية الحديثة لتوفير الوقت والجهد ، وتقليل التكاليف.

استعمال طرق/أساليب زراعية معاصرة لتكثير الإنتاج وزيادة جودته من حيث النوعية.

المراجع:

• الأمم المتحدة; نيويورك; 1998; 1998: دور المنظمات الأهلية العربية في تنمية المجتمعات

المحلية. تصنيف مكتبة الكونجرس: 1998: HN766.A8D38

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2013): كتاب فلسطين الإحصائي السنوي. رقم 14. رام الله- فلسطين.
- الحداد، قمر (2006): دور المنظمات الأهلية الفلسطينية في عملية التنمية الريفية، جامعة القدس، معرفة، فلسطين: 30-6-2006.
- السرحان، حسن (2019): إمكانية قيادة القطاع الزراعي للشراكة بين القطاعين العام والخاص في العراق، العراق، بغداد. المنتدى الاقتصادي لمركز بدر للدراسات الاستراتيجية.
- سعيد، حليلة (2017): تطوير العمل المؤسسي من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص . فلسطين: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
- صالح، ماهر وتحسين، نايف (2012): ارتباط التنمية الزراعية بالإدارة السياسية الحرة "فلسطين نموذجاً". نابلس، فلسطين: جامعة النجاح الوطنية.
- الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (2018): التنمية الزراعية: مشروع إدارة الموارد و الأراضي المقاومة. فلسطين.
- عبد الحميد، سائد (2007): دور الجمعيات الخيرية في تنمية المجتمع المحلي في محافظة جنين، رسالة ماجستير، جامعة القدس.
- عبد الرحمن، محمد وحمو، عارف (2007) الاقتصاد الزراعي. الاردن: جامعة القدس المفتوحة .
- قشوع، منال محمد (2009): استراتيجيات التنمية الريفية المتكاملة في الأراضي الفلسطينية - حالة دراسة منطقة الشعراوية "محافظة طولكرم"، جامعة النجاح الوطنية - نابلس